رسالة في الفرق بين الحقيقة وا لمجاز

تصنيف :

محمد بن أبي المكارم بن الحسن بن جامع

ابن المعمار البغدادي الحنبلي

عناية :

د. محمد بن عبد الله الطويل

قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

رسالة في الفرق بين الحقيقة والمجاز

تصنيف: محمد بن أبي المكارم بن الحسن بن جامع ابن المعمار البغدادي الحنبلي

د. محمد بن عبد الله الطويل

قسم أصول الفقه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : HM.ALTAWEEL@qu.edu.sa

ملخص

تناوَل الباحثُ في هذه الرسالة تحقيق أحد مخطوطات تراث المذهب الحنبلي، وهي: «رسالة في الفَرْق بين الحقيقة والمجاز»، من تأليف: كمال الدين أبي عبد الله محمد بن أبي المكارم بن الحسن بن جامع، المعروف بابن المعمار البغدادي، ويَعود تاريخ هذا المخطوط إلى سنة ٦٠٥هـ.

وهذه الرسالة قد صنّفها ابنُ المعمار البغداديُّ اعتراضًا على ما ذكَرَه الأصوليُّون في تقريرهم مِن الفَرْق بين الحقيقةِ والمجاز؛ حيث لم يَرتَضِ ابنُ المعمار البغداديُّ ذلك الفَرْقَ؛ فأنشَأَ هذه الرسالةَ، محرِّرًا فيها مدرك الفَرْق ووَجْه الاعتراض عليه.

وتُعَدُّ هذه الرسالةُ من بواكير المصنَّفات النَّقدية المُفرَدة في عِلم أصول الفقه عمومًا، وفي مسائل الحقيقة والمجاز على وجْهٍ أخَصَّ.

وقد مَهَّدَ الباحثُ للتحقيق بالدِّراسات الآتية:

أوَّلًا: جهود علماء الحنابلة في التَّصنيف في الحقيقة والمجاز.

ثانيًا: ترجمة ابن المعمار البغداديِّ.

ثالثًا: دراسة نسبة الرِّسالة، وموضوعها.

الكلمات المفتاحية: الحقيقة والمجاز، الفروق اللغوية، الفروق الأصولية، النقد الأصولي، ابن المعمار البغدادي.

A message about the difference between truth and metaphor Classification: Muhammad bin Abi Al-Makarem bin Al-Hassan bin Jameh Ibn al-Mimar al-Baghdadi al-Hanbali

Mohammed Abdullah A Altaweel

Department of Usul al-fiqh, college of sharia and Islamic studies,Qassim University, Buraydah Saudi Arabia

E-mail: M.ALTAWEEL@qu.edu.sa

Abstract

In this thesis the researcher dealt with the verification of one of the manuscripts which is related to the Hanbali school of thought, which is "A Treatise on the Difference between Truth and Metaphor" written by Kamal Al Din Abu Abdullah Mohamad Ibn Abu Al MakaremIbn Al Hassan Ibn Jame'a, who is known as Ibn Al Mi'mar Al Baghdadi, and this manuscript dates back to the year 605 AH.

Ibn Muammar Al Baghdadi has classified this thesis in order to object to what the fundamentalists mentioned in their report on the difference between truth and metaphor, as Ibn Muammar Al Baghdadi was not satisfied with that difference, so he created this thesis, citing the differences mentioned and his objection to each of them.

This thesis is considered As one of the first unique critical works in the science of UsulAlFiqh in general, and in issues of truth and metaphor in particular. The researcher paved the way for the verification through the following studies:

Firstly: The efforts which were made by Hanbali scholars in classification regarding to the issue of truth and metaphor.

Secondly: Interpretation of Ibn Al Mi'mar Al Baghdadi.

Thirdly: studying that to whom the thesis is affiliated, as well as what is its topic.

Key words : Truth And Metaphor, Linguistic Difference, The Fundamentalist Differences, The Fundamentalist Criticism, Ibn Al Mi'mar Al Baghdadi

أحمَدُ اللهَ وله المنَّة على الحمد، وأشكُرُه وله الفضلُ واليدُ، النَّواصي تحت سلطانه، والأيادي ممتدَّةٌ رجاءَ نواله، إن أُعطيَت فالرحمةُ والفضلُ، وإن حُجبَت فالحكمةُ والعدلُ، عليه أتوكَّل، وبه أستعين، عائذًا به من سوء ما خطَّه القلمُ رسمًا وقصدًا، ولائذًا به مغفرةً وفضلًا، وأُصلِّي وأسلِّم على نبيِّنا محمدٍ ﷺ المبعوثِ بالحُججِ والبراهين، وعلى آله وصحْبِه والتَّابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ:

فهذه «رسالةٌ في الفرق بين الحقيقة والمجاز» لابن المعمار البغداديِّ، صنَّفَها في مَطلَعِ القرن السَّابع، وقد رَأيتُ من الأهمية إخراجَ هذه الرِّسالة؛ لكَونها انفرَدَت بالاعتراض على مسألةٍ تَتابَعَ الأصوليُّون على القول بها، ولأنها تُعَدُّ أولَ مُصنَّفٍ عند الحنابلة ينفرد بموضوع الحقيقة والمجاز، وقد سَلَكتُ في تحقيق هذه الرِّسالة المنهجَ العِلميَّ المُتَّبَع عند المحقِّقِين، وأضفتُ إلى ذلك العنايةَ بتفقيرِ النَّصِّ وتقسيمِه؛ ليتجلَّى للقارئ فَهمُه دون عناء.

وقد مهَّدتُ للتحقيق بعِدَّة مَطالِبَ؛ لِيكتمل عقدُه، ويُنال مقصودُه، فجاء البحث على النحو الآتي:

القسم الأول: التمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: جهود علماء الحنابلة في التصنيف في الحقيقة والمجاز.

المطلب الثَّاني: ترجمة ابن المعمار البغداديِّ.

القسم الثاني: القسم الدِّراسيُّ، وفيه ثلاثة:

المطلب الأوَّل: نسبة الرِّسالة إلى ابن المعمار البغداديِّ.

المطلب الثَّاني: موضوع الرِّسالة ووَصفُها.

المطلب الثَّالث: النُّسخة الخطيَّة للرِّسالة.

القسم الثالث: النَّصُّ المحقَّق.

وأسأل الله أن يرزقني الإخلاصَ وحُسنَ العمل، وأن يَكتب لي غُنْمَه – إن كان فيه–، وأن يَعفُو عن غُرمِه، ولا حول ولا قوة إلَّا به.

القسم الأول

التمهيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جهود الحنابلة في التصنيف في الحقيقة والمجاز.

المطلب الثاني: ترجمة ابن المعمار البغدادي.

المطلب الأول

جهود علماء الحنابلة في التصنيف في الحقيقة والمجاز

عُني أصحابُ الإمامِ أحمد بن حنبل رحمه الله بدراسة الحقيقة والمجاز، وتَناوُلِ ما يتعلق بهما من المسائل، وقد أَفرَدُوا لذلك جملةً من المصنَّفات، وعقَدوا لذلك فصولًا في بعض كُتبِهم، وفيما يلي جملة المصنَّفات التي وقَفتُ عليها[(١)]:

أوَّلًا: «الفنون»، لأبي الوفاء ابن عقيل [ت: ٥١٣هـ][(٢)]:

عقَدَ ابنُ عقيل في كتاب «الفنون» فصلًا في ذِكرِ مناظَرةٍ جرَتْ بينه وبين بعض الحنابلة في إثبات المجاز لغةً، ولم تَصِل إلينا هذه المناظَرة فيما وُجِدَ مِن كتاب «الفنون»[(٣)]، غير أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية قد ذَكرَها في رسالة «الحقيقة والمجاز»، حيث قال: "ومما ينبغي أن يُعرَف أن ابن عقيل مع مبالَغتِه هنا في الرَّدِّ على مَن يقول: "ليس في القرآن مجاز""، فهو في

---

(١) ذكَرتُ المصنفات المُفردة في موضوع الحقيقة والمجاز، وكذلك المصنفات -غير الأصولية- التي تضمَّنَت فصولًا في الحقيقة والمجاز، وقد أعرَضتُ عن ذِكر المصنفات الأصولية؛ لأن جملة مصنفات أصول الفقه لا تخلو مِن تناوُل الحقيقة والمجاز وما يتعلق بهما من المسائل، فلا حاجة لذِكرِها لاشتهارها ووضوحها، وكذلك لم أَذكُر المصنفات التي عَرَضَت للحقيقة والمجاز من غير أن تَعقِد لها فصلًا ونحوه.

(٢) علي بن عقيل بن محمد البغدادي، وُلد سنة ٥١٣هـ، أخَذ العِلم عن جماعة، منهم: القاضي أبو يعلى، ومحمد بن رزق الله، وأخذ عنه جماعة، منهم: أبو حفص المغازلي، وأبو بكر السمعاني، من مصنفاته: «الواضح»، و«الروايتين والوجهين»، توفي في بغداد، سنة ٥١٣هـ.
ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/٤٤٣)، «ذيل طبقات الحنابلة» (١/٣١٦).

(٣) وذلك أن كتاب «الفنون» ضخمٌ، يقع في أكثر من أربع مائة مجلد، قال عنه الذهبي: "أزيَدُ من أربع مائة مجلد، حشَد فيه كلَّ ما كان يجري له مع الفضلاء والتلامذة، وما يَسنَح له من الدقائق والغوامض، وما يَسمعه من العجائب والحوادث"، وقال: "لم يصنَّف في الدنيا أكبرُ منه، حدَّثني مَن رأى منه المجلد الفلاني بعد الأربع مائة، يحكي فيه بحوثًا شريفةً، ومناظَراتٍ، وتواريخ، ونوادر، وما قد وقع له"، ومع ذلك لم يَصِل إلينا منه سوى مجلدين.
ينظر: «الفنون» (١/٨)، «تاريخ الإسلام» (١١/٢٠٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/٤٤٦).

موضعٍ آخَرَ يَنصُر أنه ليس في اللُّغة مجازٌ؛ لا في القرآن ولا غيره، وذَكَر ذلك في مناظَرةٍ جرَتْ له مع بعضِ أصحابه الحنبليِّين الذين قالوا بالمجاز، فقال في «فنونه»: جرَتْ مسألةٌ: هل في اللُّغة مجازٌ؟"[(١)]، ثم ذَكَر المناظَرةَ.

ثانيًا: «رسالة في الفَرق بين الحقيقة والمجاز»، لابن المعمار البغداديِّ [كان حيًّا ٦٠٥هـ]:

سيأتي الكلام عن الرِّسالة، وعن مصنِّفها.

ثالثًا: «عُقلة المجتاز»، لنجم الدِّين الطُّوفيِّ [ت: ٧١٦هـ][(٢)]:

وقد يُسمَّى بـ: «غفلة المجتاز فِي عِلم الحقيقة والمجاز».

هذا الكتاب أشار إليه الطُّوفيُّ في مَعْرِض حديثه عن الحقيقة والمجاز[(٣)]، وكذلك سمَّاه ابن رجب ضِمن مصنَّفات الطُّوفيِّ، غير أنه عَنْوَن له بـ: «غفلة المجتاز فِي عِلم الحقيقة والمجاز»[(٤)]، والكتاب مفقود لم يَصِل إلينا.

رابعًا: «الحقيقة والمجاز»، لشيخ الإسلام ابن تيمية [ت: ٧٢٨هـ][(٥)]:

وقد يُسمَّى بـ:«قاعدة في لفظ الحقيقة والمجاز والبحث مع الآمدي»[(٦)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٩٠).

(٢) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي، وُلد في طوفى قرب بغداد، أخَذ العِلم عن جماعة، منهم: أبو بكر القلانسي، وابن أبي الفتح البعلي، له عدة مصنفات، منها: «شرح مختصر الروضة»، و«علم الجذل في علم الجدل»، توفي في بلدة الخليل سنة ٧١٦هـ.
ينظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/٤٠٤)، «المقصد الأرشد» (١/٤٢٥).

(٣) ينظر: «الشعار على مختار نقد الأشعار» (٨٢).

(٤) ينظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/٤٠٧).

(٥) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، وُلد بحرّان سنة ٦٦١هـ، أخَذ العِلم عن جماعة، منهم: والده، ويحيى الصيرفي، وأخَذ عنه جماعة، منهم: ابن القيِّم، والذهبي، له عدة تصانيف، منها: «درء التعارض»، و«منهاج السُّنة»، توفي بدمشق سنة ٧٢٨هـ.
ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٠/٣٠٥)، «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/٤٩١).

(٦) ينظر: «معجم مصنفات الحنابلة» (٣/٤٨٠).

هذا الكتاب عبارةٌ عن تعليقٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية على المسألة الثَّانية من مسائل المَجاز التي ذَكرَها الآمديُّ بقوله: "المسألة الثَّانية: اختلف الأصوليُّون في اشتمال اللُّغة على الأسماء المجازيَّة: **فنَفَاه:** الأستاذ أبو إسحاق ومن تابعه، **وأَثْبَتَه:** الباقون، **وهو:** الحق"[(١)]، وقد شَرَع ابنُ تيمية في رسالته بذِكرِ هذا النَّصِّ للآمديِّ، ثم تَعقَّبَه بقوله: "الكلام في شيئين: **أحدهما:** في تحرير هذا النَّقل، **والثَّاني:** في النَّظر في أدلَّة القولين"، ثم استَرسَلَ في بيان ذلك[(٢)]، وقد طُبعَت هذه الرِّسالةُ ضِمن «مجموع الفتاوى»، ثم طُبعَت مُفرَدةً، بتحقيق: محمد حامد عبد الوهاب[(٣)].

خامسًا: «الرِّسالة المدنيَّة في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله»، لشيخ الإسلام ابن تيمية [ت: ٧٢٨هـ]:

هذا الكتاب عبارةٌ عن رسالةٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية إلى أحد العلماء، فقد قال في مقدِّمتِها: "إلى الشَّيخ الإمام العارف النَّاسكِ، المقتَدِي الزَّاهد العابد: شمس الدِّين، كَتَبَ اللهُ في قلبِه الإيمانَ، وأيَّدَه بروحٍ منه، وآتاه رحمةً مِن عنده.. إلخ"[(٤)]، وقد طُبعَت الرِّسالةُ طبعةً حجَريةً سنة ١٣١٤هـ-١٨٩٧م، في مطبعة القرآن والسُّنة بالهند[(٥)]، ثم طُبعَت ضِمن «مجموع الفتاوى»[(٦)]، ثم طُبعَت مفرَدةً في عدَّةِ طبعاتٍ.

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» (١/١٦٢).

(٢) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/٤٠٠-٤٩٧).

(٣) طبَعَته دار البصيرة، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٦/٣٥١)، ولم أتمكن من الوقوف على العالِم التي أُرسلت إليه الرسالة.

(٥) ينظر: «معجم ما طُبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٦٠).

(٦) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٦/٣٥١-٣٧٣).

سادسًا:«الصَّواعق المرسَلةُ على الجهميَّة والمعطِّلةِ»، لابن قيِّم الجوزيَّة [ت: ٧٥١هـ][(١)]:

عقَدَ ابنُ قيِّم الجوزيَّة فصلًا في كتابه «الصَّواعق المرسَلة على الجهميَّة والمعطِّلة» لنفي المجاز، ولم يَصِل إلينا هذا الفصلُ في الجزء المطبوع من الكتاب، غير أنَّه وصَلَ إلينا اختصارُ ابن الموصلي[(٢)] له في «مختصَر الصَّواعق المرسَلة على الجهميَّة والمعطِّلة»، وقال فيه: "فصلٌ: في كَسرِ الطاغوت الثَّالث الذي وضَعَته الجهميَّةُ؛ لتعطيل حقائق الأسماء والصفات، وهو: طاغوت المجاز"، ثم قال: "هذا الطَّاغوت لَهَجَ به المتأخِّرون، والْتَجَأ إليه المعطِّلون، وجعلُوه جُنَّةً يُتَرِّسُون بها من سهام الرَّاشقِين، ويَصْدُرُون عن حقائق الوحي المبين"[(٣)]، ثم شَرَع في سَردِ أَوجُهِ إبطال المجاز، وذَكَر منها أكثرَ من خمسين وجْهًا[(٤)].

---

(١) محمد بن أبي بكر بن أيوب، وُلد بدمشق، سنة ٦٩١هـ، أخَذ العِلم عن جماعة، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، وأبو المعالي الزملكاني، وأخَذ عنه العِلم جماعة، منهم: شمس الدين ابن قدامة، والصفدي، له عدة مصنفات، من أشهَرِها: «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، و«زاد المعاد في هدي خير العباد»، توفي بدمشق، سنة ٧٥١هـ.

ينظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (١٧١/٥)، «المقصد الأرشد» (٣٨٤/٢).

(٢) محمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو عبد الله الموصلي، وُلد سنة ٦٩٩هـ، أخَذ العِلم عن جماعة، منهم: أبو الفتح البعلبكي، والتبريزي الشافعي، وأخَذ عنه جماعة، منهم: أبو بكر بن سليمان، وأحمد بن حجي، له عدة مصنفات، منها: «الدر المنتظم في أسرار الكلم»، و«لوامع الأنوار في نظم غريب الموطأ وصحيح مسلم»، توفي في طرابلس، سنة ٧٧٤هـ.

ينظر: «الوافي بالوفيات» (٢٠٣/١)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٣٣/٣).

(٣) «مختصر الصواعق المرسلة» (٦٩٠/٢).

(٤) ينظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (٦٩٠/٢-٨٥٦/٣).

سابعًا: «النَّفحة المعطارة في بيان الحقيقة والمجاز والاستعارة»، لعبد الله الحلبيِّ [ت: ١٢٢٣هـ][(١)]:

هذا الكتابُ ذَكرَه الطَّباخ في «إعلام النُّبلاء بتاريخ حلب الشهباء»، فقال: "«النَّفحة المعطارة في بيان الحقيقة والمجاز والاستعارة» بيَّنَ فيها هؤلاء الثَّلاثة بأوضح بيانٍ"[(٢)]، وقد طُبع الكتاب لاحقًا بتحقيق د. محمد محمد مولود الأنصاريِّ[(٣)].

(١) عبد الله بن عبد الرحمن الميقاتي، وُلد سنة ١١٦٢هـ، أخَذ العِلم عن جماعة، منهم: والده، وأحمد البعلي، له عدة مصنفات، منها: «اللوامع الضيائية»، و«خلاصة المسائل»، قال عنه الطباخ: "يَلبَس في الصيف الكرباسَ الأبيض، وفي الشتاء الكرباسَ الأزرق لا غير"، توفي في حلب سنة ١٢٢٣هـ.

ينظر: «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (١٧٣/٧)، «الأعلام» (٩٧/٤).

(٢) ينظر: «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (١٧٥/٧).

(٣) طبعَته دارُ المأمون، ٢٠١٦م.

المطلب الثاني
ترجمة ابن المعمار البغدادي

يُعَدُّ ابنُ المعمار البغداديُّ من علماء مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وقد عاش في أواخر القرن السَّادس وأوائل القرن السَّابع، ومُجمَلُ تَرجَمتِه علـــى النَّحو الآتي[١]:

أولًا: اسمُه:

محمد بن أبي المكارم بن حسن بن جامع بن المعمار[٢].

ثانيًا: كُنيَتُه:

أبو عبد الله[٣].

ثالثًا: لَقبُه:

كمال الدِّين[٤].

رابعًا: شُهرَتُه:

ابن المعمار البغداديُّ[٥].

خامسًا: بَلدَتُه:

بغداد[٦].

---

(١) لم يُذكَر ابنُ المعمار البغداديُّ في مصنفات التراجم والطبقات، وقد استُخلِصَت تَرجَمتُه من خلال المصنفات التي نُقِلَت عنه، وأيضًا مصنفاته، وللتوسع في تَرجَمتِه يُنظَر مقدمة تحقيق «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/٧٧-٩٢).

(٢) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/١٦٣)، «الفتوة» ١١٣، «رسالة في الفرق بين الحقيقة والمجاز».

(٣) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/١٦٣)، «رسالة في الفرق بين الحقيقة والمجاز».

(٤) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/١٦٣، ٢/٨٥٨)، «رسالة في الفرق بين الحقيقة والمجاز».

(٥) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/١٦٣)، «شرح مختصر الروضة» (٣/١٩)، «التحبير شرح التحرير» (٨/٣٨٢٤)، «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (٢٩٢).

(٦) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/١٦٣)، «الفتوة» (١١٣)، «شرح مختصر الروضة» (٣/١٩)، «التحبير شرح التحرير» (٨/٣٨٢٤)، «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» (٢٩٢).

سادسًا: حَياتُه:

كان حيًّا سنة ٦٠٥هـ[١].

سابعًا: مَذهَبُه الفقهيُّ:

المذهب الحنبليُّ[٢].

ثامنًا: آثارُه:

تَعدَّدَت مصنَّفات ابن المعمار البغداديِّ، وذلك في مُختلَفِ العلوم، وبيانُها كالآتي:

الأوَّل: «البرهان في عِلم القرآن»[٣]، مفقودٌ.

الثَّاني: «العِلم والعمل»[٤]، مفقودٌ.

الثَّالث: «العِلم»[٥]، مفقودٌ.

الرَّابع: «الفتوَّة»، مطبوعٌ[٦].

الخامس: «المناظَرات في الأسئلة والاعتراضات على أنواع الاستدلالات»[٧]، مفقودٌ.

السَّادس: «نهاية الأمَل في عِلم الجدَل»[٨]، مفقودٌ.

السَّابع: «مختصَر نهاية الأمَل في عِلم الجدَل»، مطبوعٌ[٩].

---

(١) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٨٥٨/٢)، «رسالة في الفرق بين الحقيقة والمجاز».

(٢) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٨٥/١)، (١٢٨/١)، «الفتوة» (١١٣)، «شرح مختصر الروضة» (٢٠١/٣).

(٣) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١٨٢/١).

(٤) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٦٠٢/٢).

(٥) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٦٢٢/٢).

(٦) طُبِعَ سنة ١٩٥٨م، بتحقيق: د. مصطفى جواد، د. محمد تقي الهلالي، د. عبد الحليم النجار، أحمد ناجي القيسي.

(٧) ينظر: «علم الجذل في علم الجدل» (٨٩).

(٨) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١٦٤/١).

(٩) حقَّقتُه في رسالةٍ علميَّة لِنَيل درجة الدكتوراه، سنة ١٤٤١هـ، قسم أصول الفقه، جامعة القصيم.

الثَّامن: «أصول العلوم»[١]، مفقودٌ.

التَّاسع: «العقل»[٢]، مفقودٌ.

العاشر: «الحدود»[٣]، مفقودٌ.

الحادي عشر: «رسالةٌ في الفَرق بين الحقيقة والمجاز»، وهو البحث الذي بين أيدينا.

(١) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٢/٧٠٢)، (٢/٧١١).

(٢) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٢/٦٠٤).

(٣) ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١/١٧٩).

القسم الثاني

القسم الدراسي:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نسبة الرسالة إلى ابن المعمار البغدادي.

المطلب الثاني: موضوع الرسالة ووصفُها.

المطلب الثالث: النسخة الخطية للرسالة.

المطلب الأول
نسبة الرسالة للمُؤلِّف

يَتبيَّنُ لِلنَّاظر صحَّة نِسبة «رسالة الفَرق بين الحقيقة والمجاز» إلى ابن المعمار البغداديِّ؛ وذلك لِمَا يلي:

أوَّلًا: ما ذكَرَه النَّاسخ في المتن من نِسبة الرِّسالة إلى ابن المعمار البغداديِّ؛ حيث قال: "قال الشَّيخ الإمام الفاضل العالِمُ، كمال الدِّين، أبو عبد الله، محمد بن أبي المكارم بن المعمار"(١).

ثانيًا: ما ذكَرَه النَّاسخ في آخِر الرِّسالة؛ مِن نَسخِه الرِّسالةَ مِن خطِّ ابن المعمار البغداديِّ، ثم إحالَتِه في اسم النَّاسخ وتاريخ النَّسخ إلى ما ذُكِر في «مختصَر نهاية الأمَل في عِلم الجدَل»(٢).

ثالثًا: توثيق ابن المعمار البغداديِّ بخطِّ يدِه: نِسبة الرِّسالة إليه، ونَسْخ المُصنِّف الرِّسالة من النُّسخة الأصل، ثم قراءة المصنِّف الرِّسالة على ابن المعمار البغداديِّ(٣).

(١) ينظر: القسم التحقيقي.
(٢) ينظر: القسم التحقيقي.
(٣) ينظر: القسم التحقيقي.

المطلب الثاني
موضوع الرسالة ووصفُها

تُعَدُّ الرِّسالةُ مِن المصنَّفات النَّقديَّة في عِلم أصول الفقه، فقد اعتَــرَض فيها المُصنِّفُ على الفَرق الذي قرَّرَه الأصوليُّون وتَتابَعُوا على ذِكرِه، وهــو "أنَّ الحقيقة لا يَصِحُّ نَفيُهَا عن المسمَّى، بخلاف المجاز الذي يَجُوز نَفيُه عن المسمَّى".

وقد شَرَع ابنُ المعمار البغداديُّ رسالته بذِكرِ تقرير الأصوليِّين في هذا الفَرق، ثم أبدَى اعتراضَه على هذا الفَرق، وأنَّ نَفْيَ الاسمِ لا يدلُّ على انتفاء الحقيقة، وأنَّ إطلاق النَّفي عن المسمَّى قد يُرادُ به نَفيُ المجاز.

ثم ذكَرَ مثالًا يُبيِّن فيه وَجْهَ الاعتراض على تقرير الفَرق الذي يذكره الأصوليون.

ثم فصَّلَ في تجلية مدرك الاعتراض –تحقيقًا لرغبة مَــن اعتُــرِض عليه–، وذلك من خلال: تمهيد الأصل، وتحرير محلِّ إطلاق النَّفي، ليُقــرِّر من خلاله أنَّ المسمَّى يَصحُّ أنْ يَجتمِع فيه الإطلاقُ الحقيقيُّ والنَّفيُ المجازيُّ، وكذلك الإطلاقُ المجازيُّ والنَّفيُ الحقيقيُّ.

ثم شَرَع بعد ذلك في وضْعِ ضابطِ معرفة المُــراد بــالنَّفي، ومتــى ينصرف النَّفيُ إلى الحقيقة أو المجاز.

ثم خَتَم المُصنِّف الرِّسالة بإيضاح المثال الذي ذكَرَه في أوَّلِ الجــواب من خلال ما قرَّرَه وأصَّلَ له.

المطلب الثالث
النسخة الخطية للرسالة

وصْفُ المخطوط:

لهذه الرِّسالة نسخةٌ خطيَّةٌ فريدةٌ، وصْفُها كالآتي:

مكان وجودها: مكتبة عاطف أفندي.

الدَّولة: إسطنبول / تركيا.

رقم الحفظ: (٢٤٢١).

عدد الأوراق: (٣) ورقات.

عدد الأسطُر: ١٣ سطرًا.

النَّاسخ: ياقوت بن عبد الله، غلام عفيف الدِّين أبي الحسن علي بن محمد بن حامد الصنعاني اليمني الهمداني.

سَنة النَّسخ: [٦٠٥هـ].

نوع الخطِّ: النَّسخ، وقد كُتِب برسمٍ جميلٍ مضبوطٍ بالشَّكل.

ملاحظاتٌ:

- كُتِبَت هذه النُّسخة بالمِداد الأسود.
- النُّسخة منسوخةٌ في حياة المؤلِّف، سَنة [٦٠٥هـ].
- تمَّ نسْخُ هذه النُّسخة مِن نسخة المؤلِّف.
- النُّسخة قُرِئَت على المؤلِّف، وله عليها تعليقاتٌ وتصحيحاتٌ.
- النُّسخة أوْقَفَها الحاج مصطفى عاطف ﷺ.
- الرِّسالة تقع في مخطوطٍ مجموعُ ألواحِه (١٦٣) لوحًا، منها (١٦٠) لوحًا لكتاب «مختصَر نهاية الأمَل في عِلم الجدَل»، ثم (٣) ألواحٍ لـ«رسالة الفَرْق بين الحقيقة والمجاز».

نماذج للمخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام الفاضل
العالم كمال الدين ابو عبد الله محمد بن مكارم بن المعمار سمعت بعض
المشايخ يذكر فرقا بين الحقيقة والمجاز فقال الحقيقة لا يصح
نفيها عن المسمى والمجاز يصح نفيه عن المسمى فاعترضت عليه بان
قلت له نفي الاسم عن المسمى لا يدل على انتفاء الحقيقة لان
اطلاقه عليه قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا والنفي قد يكو
ن لنفي الاطلاق الحقيقي لعدم مسماه او لنفي الاطلاق المجازي
لعدم المعنى الذي اطلق لاعتباره فاذا جاء النفي احتمل ان يكون
نفيا للحقيقة واحتمل ان يكون نفيا للمعنى والاطلاق المجازي
ولا مزيح فيما الامر ان فيه فمن ادعى ان النفي يدل على انتفاء
الحقيقة يعارضه احتمال المجاز مع وجود الحقيقة ونصه قوله
تعالى ما هذا بشرا وحقيقة البشرية موجودة وقد صح اطلاق النفي
باعتبار المعنى ونفي الاطلاق المجازي ولا يمكن ان يقال كما كان

اللَّوح الأوَّل من الرِّسالة

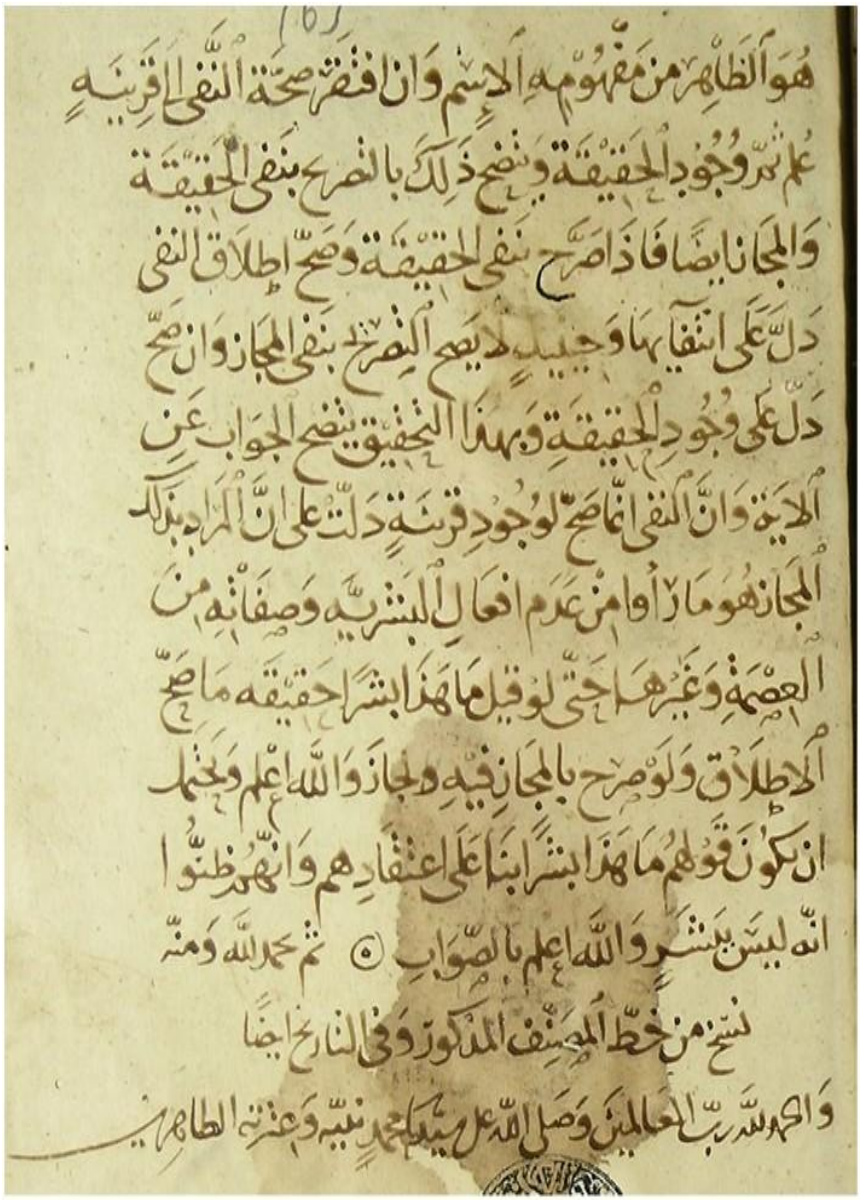

هو الظاهر من مفهوم الاسم وان افتقر صحة النفي الى قرينة
علم ثم وجود الحقيقة ويتضح ذلك بالتصريح بنفي الحقيقة
والمجاز ايضا فاذا صرح بنفي الحقيقة وصح اطلاق النفي
دل على انتفائها وحينئذ لا يصح التصريح بنفي المجاز وان صح
دل على وجود الحقيقة وبهذا التحقيق يتضح الجواب عن
الاية وان النفي انما صح لوجود قرينة دلت على ان المراد بذلك
المجاز هو ما رأوا من عدم افعال البشرية وصفاته من
العصمة وغيرها حتى لو قيل ما هذا بشرا حقيقة ما صح
الاطلاق ولو صرح بالمجاز فيه وجاز والله اعلم ويحتمل
ان يكون قولهم ما هذا بشرا بناء على اعتقادهم وانهم ظنوا
انه ليس بشر والله اعلم بالصواب ۝ ثم الحمد لله ومنه
نسخ من خط المصنف المذكور وفي التاريخ ايضا
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعترته الطاهرين

اللَّوح الأخير مِن الرِّسالة

رِسَالَةٌ فِي الفَرْق
بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ

تصنيف
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي المَكَارِمِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ جَامِعِ
ابْنِ المِعْمَارِ البَغْدَادِيُّ

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الفَاضِلُ العَالِمُ، كَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ [أَبِي][(١)] مَكَارِمَ بْنِ المِعْمَارِ:

سَمِعْتُ بَعْضَ المَشَايِخِ يَذْكُرُ فَرْقًا بَيْنَ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ، فَقَالَ:

"**الحَقِيقَةُ**[(٢)]: لَا يَصِحُّ نَفْيُهَا عَنِ المُسَمَّى، **وَالمَجَازُ**[(٣)]: يَصِحُّ نَفْيُهُ عَنِ المُسَمَّى"[(٤)].

---

(١) سقط في الأصل.

(٢) لم يتناول المُصنفُ تعريفَ الحقيقة من حيث اللغة والاصطلاح، وفيما يلي بيان ذلك:

الحقيقة لغةً: مشتَقَّة من الحق، وهو: الثبات والإحكام، قال ابن فارس: "الحاء، والقاف: أصلٌ واحدٌ، وهو يدل على: إحكامِ الشيء وصِحَّتِه".

الحقيقة اصطلاحًا: عرَّف الأصوليُّون الحقيقةَ بجملةٍ من التعريفات، وقد ذكَرَ ابنُ المعمار البغداديُّ في «مختصر نهاية الأمل» اثنين منها، أما أحدهما فلم يرتضِه، حيث قال: "قيل: [الحقيقة]: هو اللفظ المستعمَل فيما وقع الاصطلاح على التخاطب فيه"، وهذا الحد غير جامعٍ؛ لأنه لا يَشمَل الألفاظَ المُحدَثَة، مثل: الأسماء العرفيَّة، وأما تعريف الحقيقة الذي رجَّحَه ابنُ المعمار البغداديُّ، فقد ذكَرَه بقوله: "الحقيقة: استعمال اللفظ فيما وُضع له"، وهذا الحدُّ يَشمَل الأسماءَ المحدَثةَ بخلاف سابِقِه.

ينظر: «الصحاح»، مادة (حقق) (١٤٦٠/٤)، «مقاييس اللغة»، مادة (حق) (١٧/٢)، «شرح اللمع» (٧٢/١)، «المحصول» للرازي (٣٩٧/١)، «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١٩٩/١)، «شرح تنقيح الفصول» (٤٣)، «شرح مختصر الروضة» (٤٨٥/١).

(٣) لم يتناول المُصنفُ تعريفَ المجاز من حيث اللغة والاصطلاح، وفيما يلي بيان ذلك:

المجاز لغةً: مأخوذٌ من "جازَ، يَجُوز، جَوزًا"، أي: قَطَعَ، يُقال: جاز البحرَ، أي: سار فيه حتى قطَعَه، قال ابن فارس: "الجيم، والواو، والزاي: أصلان، أحدهما: قطع الشيء"، وقد عرَّفَه ابنُ المعمار البغداديُّ بذلك في «مختصر نهاية الأمل»، حيث قال: "وهو مأخوذٌ من قولك: جُزْتُ النَّهرَ".

المجاز اصطلاحًا: عرَّف الأصوليُّون المجازَ بجملةٍ من التعريفات، وقد عرَّفه ابنُ المعمار البغداديُّ في «مختصر نهاية الأمل» بقوله: "المجاز: استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له أوَّلًا"، وجملة هذا الحد مستقيم، غير أن قوله: "استعمال اللفظ" متعقَّبٌ من جماعةٍ من الأصوليِّين، كالقرافي، والطوفي، والجراعي، ووَجْهُ التعقُّب: أنَّ الحقيقةَ موضوعةٌ للَّفظِ المستعمَل، وليس لاستعمال اللَّفظِ، وفي ذلك يقول القرافيُّ: "فَرقٌ: بين اللَّفظ المستعمَل، وبين استعمال اللَّفظ، فالحقُّ أنَّها [أي: الحقيقة والمجاز] موضوعةٌ للَّفظ المستعمَل، لا لنفس استعمال اللَّفظ، فالمقضيُّ عليه بأنه حقيقةٌ أو مجازٌ هو اللَّفظُ الموصوفُ بالاستعمال المخصوص، لا نفس الاستعمال".

ينظر: «الصحاح»، مادة (جوز) (٨٧٠/٣)، «مقاييس اللغة»، مادة (جوز) (٤٩٤/١)، «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (١٩٩/١)، «شرح تنقيح الفصول» (٤٣)، «شرح مختصر الروضة» (٤٨٥/١)، «شرح مختصر أصول الفقه» للجراعي (١٦٨/١).

(٤) ينظر: «المعتمد» (٣٢/١)، «العدة» (٦٢٥/٢)، «الإحكام في أصول الأحكام» (١٣٨/١)، «شرح مختصر الروضة» (٥٢٠/١)، «كشف الأسرار» (٩٨/١)، «أصول الفقه» لابن مفلح (٧٧/١)، «البحر المحيط» (٢٣٧/٢)، «التحبير شرح التحرير» (٤٢٦/٢).

فَاعْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، بِأَنْ قُلْتُ لَهُ:

نَفْيُ الِاسْمِ عَنِ المُسَمَّى لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الحَقِيقَةِ(١)**؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهِ:**

[١] قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً.

[٢] وَقَدْ يَكُونُ مَجَازًا.

وَالنَّفْيُ قَدْ يَكُونُ:

[١] لِنَفْيِ الإِطْلَاقِ الحَقِيقِيِّ؛ لِعَدَمِ مُسَمَّاهُ.

[٢] أَوْ لِنَفْيِ الإِطْلَاقِ المَجَازِيِّ؛ لِعَدَمِ المَعْنَى الَّذِي أُطْلِقَ بِاعْتِبَارِهِ.

فَإِذَا جَاءَ النَّفْيُ:

[١] احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا لِلْحَقِيقَةِ.

[٢] وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا لِلْمَعْنَى وَالإِطْلَاقِ المَجَازِيِّ.

وَلَا مُرَجِّحَ فِيمَا جُعِلَ الأَمْرَانِ فِيهِ:

[١] فَمَنِ ادَّعَى أَنَّ النَّفْيَ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الحَقِيقَةِ، يُعَارِضُهُ احْتِمَالُ المَجَازِ مَعَ وُجُودِ الحَقِيقَةِ وَنَصِّهِ(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ **[يوسف: ٣١]**،

---

(١) إذا أُطلِقَ الاسمُ في مقابِل المسمَّى؛ فإنَّ الاسمَ: هو اللَّفظُ الموضوعُ على الجوهرِ أو العرَضِ، وأما المُسمَّى: فهو الجوهرُ أو العرَضُ الذي يُظهِرُه ذلك اللَّفظُ، ومعنى كلامِ المصنِّف: أنَّ نَفْيَ الاسمِ عن المسمَّى لا يَلزَم منه كَونُ اللَّفظِ مجازًا وليس بحقيقةٍ.

ينظر: «المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده (٦٢٤/٨)، «المقصد الأسنى» للغزالي (٢٤)، «رسائل في اللغة» للبطليوسي (٩٤).

(٢) معنى ذلك: الدَّعوى بأنَّ صحَّةَ نَفْيِ الاسمِ عن المسمَّى تدلُّ على انتفاء الحقيقة عن اللَّفظِ؛ معارَضةٌ بأنَّ كَوْنَ اللَّفظِ مجازًا محتملًا وليس بيقينٍ، وكذلك يُحتمَل وجودُ الحقيقة في الاسم الذي صَحَّ نَفيُه، وهذان الاحتمالان متعارِضان ولا مرجِّحَ بينهما.

وَحَقِيقَةُ البَشَرِيَّةِ مَوْجُودَةٌ، وَقَدْ صَحَّ إِطْلَاقُ النَّفْيِ بِاعْتِبَارِ المَعْنَى[(١)]، وَنَفْيِ الإِطْلَاقِ المَجَازِيِّ[(٢)].

[٢] وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ كَمَا كَانَ [١٦١/أ] "الأَصْلُ فِي الإِطْلَاقِ الحَقِيقَةُ"[(٣)]؛ لِذَا يَكُونُ الأَصْلُ فِي النَّفْيِ نَفْيَ الحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّا قَدِ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الحَقَائِقِ لَا يَصِحُّ نَفْيُهَا عَنْ مُسَمَّيَاتِهَا[(٤)].

وَمَنِ ادَّعَى الأَصْلَ[(٥)] فَقَدْ جَوَّزَ غَيْرَهُ، وَهُوَ هُنَا: وُجُوبُ الحَقِيقَةِ مَعَ النَّفْيِ[(٦)]، فَكَيْفَ يَصِحُّ نَفْيُ الِاسْمِ عَنْ مَا وُضِعَ لَهُ حَقِيقَةً؟ وَقَدْ قُلْنَا: "إِنَّ أَسْمَاءَ الحَقَائِقِ لَا يَصِحُّ نَفْيُهَا عَنْ مُسَمَّيَاتِهَا"، وَمَا العُذْرُ عَنِ الآيَةِ؟

---

(١) صَحَّ إطلاقُ النَّفي من جهة المعنى لأحد سببين: الأوّل: لعدم رؤيتهنَّ أحدًا من البَشَر في هذا الحُسن، الثَّاني: لِمَا فيه من الجمال والكمال، والعصمة والهيبة، فكأنَّه تَرَقَّى عن حَدِّ الإنسانيَّة ودخل في المَلَكيَّة.
ينظر:«جامع البيان» للطبري (١٤٠/١٣)، «مفاتيح الغيب» (٤٤٩/١٨)، «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٦٢/٣).

(٢) استدلَّ أبو العباس البسيليُّ بهذه الآية بنفس ما استدلَّ به المصنِّفُ، فقد جاء في «النكت» ما نصه: "﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ **[يوسف: ٣١]**، كَونُه بشرًا حقيقةٌ لا مجازٌ، فيَرُدّ قولَ الأصوليِّين: "من علامات المجاز صِحَّة النَّفي"؛ لأنَّ كَوْنَه بشرًا حقيقةٌ"، وقد سبَقَه شيخُه ابنُ عرفةَ بذلك، غير أنَّه لم يُصرِّح، فضلًا عن السَّقط في المخطوط؛ مما لم يُوحِ باكتمالِ عبارَتِه، فقد جاء في «تفسير ابن عرفة» ما نصه: "قال الأصوليُّون –في الفَرْق بين الحقيقة والمجاز–: وهو ما صَحَّ بجهةٍ، وهو: زَيْدٌ أَسَدٌ، يقول: زَيْدٌ لَيْسَ بِأَسَدٍ، ولا يقول: لَيْسَ زَيْدٌ رَجُلًا، وقول يوسف: بشر [...]".
ينظر: «تفسير ابن عرفة» (٣٨٧/٢)، «نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد» (٢٥٢/٢).

(٣) ينظر: «مختصر نهاية الأمل» (٧٩٧/٢)، «الإبهاج في شرح المنهاج» (٣١٧/١).

(٤) الحقيقة والمجاز لا يَختصَّان بالأسماء دون غيرها، ولكن لَمَّا كان غالبُ نِزاع الأصوليِّين فيهما متعلِّقًا بالأسماء جرَتْ عادتُهم بتخصيص التَّسمية بالأسماء، وقد نَبَّهَ إلى ذلك نجمُ الدِّين الطوفيُّ، حيث قال: "اعلَمْ أنَّ الحقيقة والمجاز لا يَختصَّان بالأسماء، بل هما يجريان في الكلم الثَّلاث: الاسم، والفعل، والحرف، فينبغي أنْ يقال: اللَّفظ هو الحقيقة؛ لِيَعُمَّ، ولكن لَمَّا كان غالبُ تَنازُع الأصوليِّين في هذا المكان متعلِّقًا بالأسماء؛ فرض الشَّيخ أبو محمدٍ الكلامَ في الأسماء، وتابَعتُه أنا في المختصَر".
ينظر: «شرح مختصر الروضة» (٤٨٤/١).

(٥) الأصل هو: وجوب المجاز مع النَّفي.

(٦) أي: وجوب حقيقة البشريَّة مع وجود النَّفي في قول النِّسوة عن يوسف: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ **[يوسف: ٣١]**.

فَالْتَمَسَ مِنِّي الجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ، فَقُلْتُ:

يَتَّضِحُ ذَلِكَ:

[١] بِتَمْهِيدِ أَصْلٍ.

[٢] وَتَحْقِيقِ تَقْسِيمٍ.

لِيُظْفَرَ بِالفَصْلِ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، فَنَقُولُ:

قَوْلُ الفُقَهَاءِ: "إِنَّ النَّفْيَ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الحَقِيقَةِ، وَإِنَّ أَسْمَاءَ الحَقَائِقِ لَا يَصِحُّ نَفْيُهَا عَنْ مُسَمَّيَاتِهَا"، كَلَامٌ صَحِيحٌ.

وَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا الأَصْلُ، فَنَقُولُ:

إِطْلَاقُ النَّفْيِ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِتَحَقُّقِ الإِطْلَاقِ فِي طَرَفِ الثُّبُوتِ، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ يَكُونُ مَجَازًا، كَقَوْلِنَا لِلسَّبُعِ: أَسَدًا، وَلِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ: أَسَدًا، فَالإِطْلَاقُ الحَقِيقِيُّ إِنَّمَا كَانَ لِوُجُودِ الحَقِيقَةِ، وَهُوَ كَوْنُهُ هُنَا [١٦١/ب] [حَيَوَانًا][(١)] عَرِيضَ الأَعَالِي، وَالإِطْلَاقُ المَجَازُ إِنَّمَا كَانَ لِمَعْنًى اقْتَضَاهُ بَعْضُ أَسْبَابِ المَجَازِ، نَحْوُ: مَعْنَى شَجَاعَةِ الأَسَدِ فِي الرَّجُلِ.

وَكَمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَفْيُ الأَسَدِ عَنِ السَّبُعِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ [حَيَوانًا][(٢)] عَرِيضَ الأَعَالِي؛ لَا يَصِحُّ نَفْيُ الأُسُودِيَّةِ عَنِ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ مِنْ جِهَةِ الشَّجَاعَةِ مَعَ وُجُودِهَا فِيهِ.

وَيَصِحُّ نَفْيُ الأُسُودِيَّةِ عَنِ السَّبُعِ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ مَعْنَى السَّبُعِ، وَهُوَ عَدَمُ الشَّجَاعَةِ مِنَّا، لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ سَبُعٌ، كَذَلِكَ يَصِحُّ نَفْيُ الأُسُودِيَّةِ عَنِ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ حَقِيقَةِ السَّبُعِ[(٣)]، لَا مِنْ جِهَةِ مَعْنَى السَّبُعِ وَعَدَمِ الشَّجَاعَةِ.

---

(١) في الأصل: [حيوان]، والمثبت هو الصواب.

(٢) في الأصل: [حيوان]، والمثبت هو الصواب.

(٣) وهي: أنه حيوان عريض الأعالي.

فَإِذَا قِيلَ عَنِ الحَيَوَانِ العَرِيضِ الأَعَالِي: "مَا هَذَا [سَبُعًا][(١)]"، أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ الفُرُوسِيَّةِ وَالشَّجَاعَةِ فِيهِ فِي حَالِ مَا يَصِحُّ الإِطْلَاقُ؛ بِشَرْطِ وُجُودِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ المُتَكَلِّمِ ذَلِكَ دُونَ نَفْيِ الحَقِيقَةِ؛ بِأَنْ يُرَى السَّبُعُ بَيْنَ غَنَمٍ وَبَقَرٍ وَهُوَ مُتَأَنِّسٌ بِهَا؛ فَيَكُونُ النَّفْيُ لِعَدَمِ فِعْلِ الأَسَدِ، لَا لِعَدَمِ حَقِيقَةِ الأَسَدِ، وَبِهَذَا يَحْصُلُ الجَوَابُ عَنِ الآيَةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ: "لَيْسَ بِأَسَدٍ"، أُرِيدَ بِهِ نَفْيُ حَقِيقَةِ الأَسَدِ، وَلَا يَفْتَقِرُ ذَلِكَ [١٦٢/أ] إِلَى قَرِينَةٍ؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ، وَلَوْ قِيلَ: "مَا هُوَ أَسَدٌ فِي المَعْنَى"، لَمْ يَصِحَّ إِطْلَاقُ النَّفْيِ لِوُجُودِ ذَلِكَ المَعْنَى فِيهِ حَقِيقَةً، وَهُوَ الشَّجَاعَةُ، كَمَا لَمْ يَصِحَّ نَفْيُ الأُسُودِيَّةِ عَنِ السَّبُعِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ [سَبُعًا][(٢)]؛ لِوُجُودِ ذَلِكَ فِيهِ حَقِيقَةً.

فَعَلَى هَذَا؛ مَا مِنْ عَيْنٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهَا الأَمْرَانِ، وَيَصِحُّ عَلَيْهَا: الإِطْلَاقُ، وَالنَّفْيُ بِاعْتِبَارِهِمَا:

[١] فَيُقَالُ عَنِ السَّبُعِ: "هُوَ أَسَدٌ" مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ، وَ "لَيْسَ بِسَبُعٍ" مِنْ حَيْثُ جُبْنُهُ وَعَدَمُ شَجَاعَتِهِ.

[٢] وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ، يُقَالُ: "هُوَ أَسَدٌ" مِنْ حَيْثُ شَجَاعَتُهُ، وَ "لَيْسَ بِأَسَدٍ" مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتُهُ.

فَبَانَ لَكَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ النَّفْيُ عَنِ المَعْنَى الَّذِي أُطْلِقَ عَلَيْهِ لِوُجُودِهِ حَقِيقَةً، وَلَا عَنِ الَّذِي أُطْلِقَ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَصْرِفُهُ عَنْ إِرَادَةِ الحَقِيقَةِ، نَحْوُ: عَدَمِ المَعْنَى الَّذِي أُطْلِقَ بِاعْتِبَارِهِ المَجَازُ.

فَإِذَا جَاءَ النَّفْيُ وَجَهِلْنَا بِأَيِّهِمَا أُطْلِقَ، فَإِنْ رَأَيْنَا:

[١] نَفْيَ الاسْمِ بِمُجَرَّدِهِ يَصِحُّ عَنْهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ نَفْيًا لِلْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ [١٦٢/ب] هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَفْهُومِ الاسْمِ.

---

(١) في الأصل: [سبع]، والمثبت هو الصواب.

(٢) في الأصل: [سبع]، والمثبت هو الصواب.

[٢] وَإِنِ افْتَقَرَ صِحَّةُ النَّفْيِ إِلَى قَرِينَةٍ؛ عُلِمَ ثَمَّ وُجُوبُ الحَقِيقَةِ، وَيَتَّضِحُ ذَلِكَ بِالتَّصْرِيحِ بِنَفْيِ الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ أَيْضًا.

[٣] فَإِذَا صُرِّحَ بِنَفْيِ الحَقِيقَةِ وَصَحَّ إِطْلَاقُ النَّفْيِ دَلَّ عَلَى انْتِفَائِهَا، وَحِينَئِذٍ لَا يَصِحُّ التَّصْرِيحُ بِنَفْيِ المَجَازِ، وَإِنْ صَحَّ(١) دَلَّ عَلَى وُجُودِ الحَقِيقَةِ.

وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ يَتَّضِحُ الجَوَابُ عَنِ الآيَةِ:

وَأَنَّ النَّفْيَ إِنَّمَا صَحَّ لِوُجُودِ قَرِينَةٍ؛ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِذَلِكَ المَجَازِ هُوَ مَا رَأَوْا مِنْ عَدَمِ أَفْعَالِ البَشَرِيَّةِ وَصِفَاتِهِ -مِنَ العِصْمَةِ وَغَيْرِهَا-(٢)، حَتَّى لَوْ قِيلَ: "مَا هَذَا بَشَرًا حَقِيقَةً" مَا صَحَّ الإِطْلَاقُ، وَلَوْ صُرِّحَ بِالمَجَازِ فِيهِ [لَجَازَ](٣)، وَاللهُ أَعْلَمُ(٤).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ **[يوسف: ٣١]**، بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ لَيْسَ بِبَشَرٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

---

(١) أي: نَفْي المجاز.

(٢) قال ابن عقيل -في نَفْيِ النِّسوة بَشريَّةَ يوسف-: "إنَّما أَرَدْنَ بذلك: أنَّه لَمَّا اعتَصَمَ -مع هذه الشَّبيبةِ والحُسْنِ- عن زَليخا، مع الحُسنِ والخلوةِ والمراوَدةِ، كان ذلك من فِعلِ الملائكةِ وأخلاقِها، دون أخلاقِ البشرِ وطباعِهم"، وهذا ما اختاره الرازي، وقد قال البيضاويُّ عن نَفْيِ البَشريَّةِ: "[١] فإنَّ الجمْع بين الجمال الرائق والكمال الفائق والعصمة البالغة من خواصِّ الملائكة، [٢] أو لأنَّ جَماله فوق جَمال البَشر ولا يَفوقُه فيه إلا المَلَكُ".

ينظر: «الواضح» لابن عقيل (٤٨٥/أ٤)، «مفاتيح الغيب» (٤٤٩/١٨)، «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١٦٢/٣).

(٣) في الأصل: [ولجاز]، والذي يظهر أن المثبت هو الصواب.

(٤) وردَّ ابنُ عرفة القولَ بأنَّ النَّفي في الآية مجازٌ، قائلًا: "بأنَّه يلزَم عليه الدَّور؛ لأنَّه لم يكن مجازًا إلا بكون إبانة حقيقة، لكن الحقيقة لا يَعلمُها إلا بعد معرفة كَونِ نَفْيها مجازًا".

«تفسير ابن عرفة» (٣٨٧/٢).

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ وَمَنِّهِ.
نُسِخَ مِنْ خَطِّ المُصَنِّفِ المَذْكُورِ(١)، وَفِي التَّارِيخِ أَيْضًا(٢).
وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَعِتْرَتِهِ الطَّاهِرِينَ [١٦٣/أ](٣).

---

(١) وهو: ياقوت بن عبد الله، غلام علي بن محمد بن حامد الصنعاني الهمداني.

ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٨٥٨/٢).

(٢) وذلك في: شهر رمضان، سنة خمس وستمائة.

ينظر: «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» (٨٥٨/٢).

(٣) كَتَبَ ابنُ المعمار في آخِرِ الرِّسالة ما يلي: "حَسْبِيَ اللهُ وَحْدَهُ، قَرَأَ عَلَيَّ الشَّيْخُ الأَجَلُّ العَالِمُ افْتِخَارُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللهِ يَاقُوتُ، المُضَافُ إِلَى مِلْكِ السَّيِّدِ الأَوْحَدِ الصَّدْرِ الكَبِيرِ عَفِيفِ الدِّينِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيٍّ اليَمَنِيِّ، النُّبْذَةَ المُقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي الحَقِيقَةِ وَالمَجَازِ، قِرَاءَةَ تَصْحِيحٍ فِي مُسْتَهَلِّ شَوَّالٍ، سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّمِائَةٍ، وَكَتَبَ: مُحَمَّدُ بْنُ المِعْمَارِ البَغْدَادِيُّ".

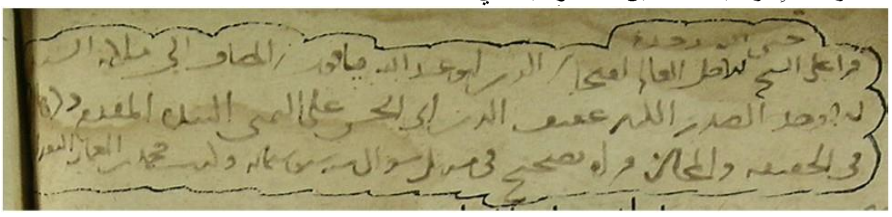

الـــخـــاتـــمـــة

أَحمَدُ اللهَ الذي أعانَ على إتمامِ هذا العملِ، وهيَّـأَ الأسـبابَ، ويسَّـرَ السُّبُلَ، فمِنْه المِنَّةُ والفضلُ، وله الثَّناءُ والشُّكرُ.

ويَحسُن قبْل الانتهاء مِن أروقَة هذه الرِّسالة خَتمُهـا بجملـة النَّتـائج الكلِّيَّة، وشيءٍ مِن التَّوصيات العِلميَّة، وهذا بيانُها:

•أهمُّ النَّتائج:

مِن خلال الدِّراسة التَّمهيديَّة، ثُم تحقيق رسالة ابنِ المعمار البغـداديِّ «رسالة في الفَرْق بين الحقيقة والمجاز»، فإنَّ أهمَّ النَّتائجِ تَتلخَّصُ في الآتي:

أوَّلًا: بلَغَت مصنَّفاتُ الحنابلة في موضوع الحقيقة والمجـاز سـبعةَ مصنَّفاتٍ.

ثانيًا: تُعَدُّ رسالة ابن المعمار البغداديِّ أوَّلَ مصنَّفٍ يَنفرد بموضـوع الحقيقة والمجاز عند الحنابلة.

ثالثًا: تُعتَبَرُ رسالة ابن المعمار البغداديِّ مِن بواكير الرَّسائل المصنَّفة في النَّقد في عِلم أصول الفقه.

رابعًا:انفرَدَ ابنُ المعمار البغداديُّ بالاعتراض في الفَرْق بين الحقيقـة والمجاز، حيث لم أقِفْ على مَن سبَقَه أو مَن لَحِقَه مِن الأصـوليِّين بـذِكرِ الاعتراض، وإنما تابَعَه في ذلك بعضُ المفسِّرين، وهما: ابنُ عرفة المالكيُّ، وأبو العبَّاس البسيليُّ.

•أهمُّ التَّوصياتِ:

تَتلخَّصُ أهمُّ التَّوصياتِ التي تَولَّدَت مِن خلال هذا العمَل في الآتي:

أوَّلًا: العناية بدراسة تاريخ التَّصنيف الموضوعيِّ في أصول الفقه لدى جميع المذاهب.

ثانيًا: العناية بدراسة تاريخ النَّقد الأصوليِّ مِن خلال تاريخه ومناهجه.

ثالثًا: استقراءُ تَعقُّباتِ المفسِّرين وغيرِهم من أصحاب العلـوم علـى الأصوليِّين، مع العناية بدراستها وتحليلها.

وآخِرُ دعْوَانا أنِ الحمْدُ للهِ ربِّ العالَمِين.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحْبِه.

المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف: تقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي – وابنه تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، تحقيق: جماعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: سيف الدين الآمدي، تحقيق: مجموعة باحثين، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ–٢٠١٦م، دار الفضيلة، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- أصول الفقه، تأليف: شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق: فهد بن محمد السدحان، الطبعة الثانية ١٤٣٩هـ–٢٠١٨م، العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، تأليف: محمد راغب الطباخ الحلبي، تحقيق: محمد كمال، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، دار القلم العربي، حلب – سوريا.
- الأعلام، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م، بيروت – لبنان.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تأليف: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
- البحر المحيط، تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: مركز السُّنة للبحث العلمي، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ–٢٠١٤م، مكتبة السُّنة، القاهرة – مصر.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان.

- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تأليف: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: عدد من الباحثين، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- تفسير ابن عرفة، تأليف: محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، تحقيق: جلال الأسيوطي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي – مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ذيل طبقات الحنابلة، تأليف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السَّلامي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، مكتبة العبيكان، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- رسائل في اللغة، تأليف: أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: د. وليد محمد السراقبي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مجموعة باحثين، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، مؤسسة الرسالة، دمشق – سوريا.
- شرح اللمع، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الثالثة ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، دار الغرب الإسلامي، تونس.

- شرح تنقيح الفصول، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- شرح مختصر أصول الفقه، تأليف: تقي الدين أبي بكر بن زايد الجراعي المقدسي الحنبلي، تحقيق: مجموعة باحثين، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، لطائف لنشر الكتب والرسائل العلمية، الشامية - الكويت.
- شرح مختصر الروضة، تأليف: نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان.
- الشعار على مختار نقد الأشعار، تأليف: نجم الدين سليمان الطوفي، تحقيق: مصطفى عليان، دار البشير للنشر والتوزيع.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- طبقات الشافعية، تأليف: تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- العدة في أصول الفقه، تأليف: أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- علم الجذل في علم الجدل، تأليف: نجم الدين الطوفي الحنبلي، تحقيق: فولفهارت هاينريشس، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت - لبنان.
- الفتوة، تصنيف: أبي عبد الله محمد ابن أبي المكارم المعروف بابن المعمار البغدادي، تحقيق: مجموعة محققين، الطبعة الأولى ٢٠١٢م،

الوراق للنشر، بغداد – العراق.
- الفنون، تأليف: أبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: محمد زكي عبد الحليم الخولي، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، مكتبة لينة، جدة – المملكة العربية السعودية.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، تأليف: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، الطبعة الأولى ٢٠١٢م – ١٤٣٣هـ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- مجموع الفتاوى، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية.
- المحصول في علم أصول الفقه، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الموصلي، تحقيق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- مختصر نهاية الأمل في علم الجدل، تأليف: محمد بن أبي المكارم ابن المعمار البغدادي، تحقيق: محمد بن عبد الله الطويل، رسالة جامعية، لم تطبع.

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبد القادر بن بدران الدمشقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.
- المعتمد في أصول الفقه، تأليف: أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، تحقيق: محمد حميد الله ومعاونيه، طبعة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق – سوريا.
- معجم ما طُبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف: محمد يسري سلامة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، دار التوحيد للتراث – الإسكندرية.
- معجم مصنفات الحنابلة، تأليف: عبد الله بن محمد الطريقي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، دار الفكر، القاهرة – مصر.
- المقصد الأرشد في ذِكر أصحاب الإمام أحمد، تأليف: برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية.
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى ١٤٠هـ-١٩٨٧م، الجفان والجابي – قبرص.

- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، تأليف: أبي العباس البسيلي التونسي، وبذيله: تكملة النكت، لابن غازي العثماني المكناسي، تحقيق: محمد الطبراني، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- الواضح في أصول الفقه، تأليف: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، طبعة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار إحياء التراث - بيروت - لبنان.